

أوراق في تأسيس الدولة البناء الدستوري في ليبيا

(المصطلحات والمفاهيم)

إعداد / أ. عمر النعاس

إجداييا - 24 يوليو 2015م

الورقة (1) أركان الدولة - المواطنة

أركان الدولة (عناصر الدولة) : الدولة هي كيان سياسي يتكوّن من ثلاثة عناصر هي الشعب والإقليم والسلطة السياسيّة الحاكمة. وهذا هو المفهوم التقليديّ للدولة.

إن عناصر الدولة الثلاثة (الشعب والإقليم والسلطة الحاكمة) هي مصطلحات سياسيّة ، وسأحاول توضيح المفهوم الحقيقي لهذه المصطلحات بإيجاز على النحو الآتي:

" **الشعب** " : يعني التحوّل من "مجتمع غير منظم" يقطن رقعة من الأرض ، إلى "مجتمع منظم" يتساوى أفراده في الحقوق والواجبات ويعيش على إقليم معيّن ومحدّد بحدود واضحة.

" **الإقليم** " : يعني تحوّل رقعة الأرض التي كان يقطنها أبناء المجتمع إلى "إقليم" محدّد بحدود مع الأقاليم المجاورة ويسكنه "شعب" هذا الإقليم ، ويصبح هذا الإقليم وطناً لكل مواطن يستوطنه.

" **السلطة السياسيّة** " : هي محور تحوّل المجتمع البدائي الذي يعيش على رقعة من الأرض حيث لا تسود فيه سلطة عامة إلى مجتمع حضاري "هو الشعب" الذي يعيش على "إقليمه" ، ويخضع لسلطة عامة تنبثق من إرادته ، ويحكمها قانون أعلى هو الدستور الذي يصنعه الشعب.

" **السلطة السياسيّة** " : هي التي تنظّم علاقة المواطن بوطنه ، وتنظّم العلاقة بين أبناء الوطن مع بعضهم البعض ، وتنظّم العلاقة بين الدولة وغيرها من الدول ، وفق القانون الذي يحكمها (الدستور) ، والضوابط والقوانين التي تخضع في مجملها لرقابة قضائيّة مستقلة.

" **المواطنة** " : في مفهوم الدولة ، فإن العلاقة بين الشعب والإقليم تصبح علاقة مواطن بوطنه ، وهذه العلاقة هي "المواطنة" والتي تعني "انتماء الفرد لوطنه والشعور بالطمأنينة فيه والتمتع بخيراته ، وحبّ هذا الوطن والبذل والعطاء في سبيله دون انتظار أي مقابل أو جزاء".

إنّ العلاقة الحقيقية بين الفرد ووطنه هي علاقة انتماء وحبّ وعطاء ، وهذه العلاقة في مجملها مسخرة من أجل تحقيق سعادة الإنسان ، حيث لا يمكن فهم مصطلح "المواطنة الحقيقيّة" دون تحقيق مفهوم مصطلح "السعادة الحقيقية المنشودة".

الخلاصة: مصطلح الدولة يعني أن الدولة هي كيان سياسي يتكون من شعب وإقليم وسلطة سياسيّة حاكمة تبسط سيطرتها على الإقليم وتعمل على سياسة الشعب وتنظيمه.

إن مفهوم المجتمع المنظم هو المجتمع الذي يخضع فيه الجميع لسلطة عامّة ، وأن هذه السلطة العامّة تخضع لقانون يحكمها هي أيضاً كما يحكم الأفراد. وهذا هو مفهوم الشعب في الدولة. وأن مفهوم المواطنة هي علاقة الفرد بوطنه ، وتعني الانتماء والعطاء لتحقيق السعادة.

الورقة (2) نشأة الدولة (السلطة السياسية)

نشأة الدولة: مفهوم الدولة يعني توافر العناصر الثلاثة وهي (الشعب والإقليم والسلطة السياسية). وحيث إنه من البديهي ومن المسلّم به أن عنصر (الشعب والإقليم) هما المعطيان الموجودان على أرض الواقع في هيئة وصورة (مجموعة من البشر يقطنون رقعة من الأرض).

إن وجود هذين العنصرين هو أساس قيام العنصر الثالث وهو السلطة السياسية الحاكمة ، والتي لا يمكن لها أن تقوم إلا بتوافر العنصرين الآخرين ، حيث تنبثق السلطة الحاكمة من الناس وتبسط سيطرتها على الإقليم وتقوم بتنظيم المجتمع وفق ضوابط وقوانين يخضع لها الجميع دون استثناء في ظل رقابة قضائية مستقلة ونزيهة.

ولكي تكون هذه السلطة السياسية الحاكمة مستقرة ومتوازنة ، فمن الضروري مراعاة المقدرات الحقيقية لكل من (العنصرين الآخرين- الشعب والإقليم) بكل حيطة وانتباه ، وهذا يعني مراعاة "المعيار السكاني" ومراعاة "المعيار الجغرافي" ، بكل ما يحتويه كل معيار من الخصائص التاريخية والاجتماعية والثقافية والعرقية ، وتحقيق مبدأ المساواة في الحقوق والعدالة في التوزيع، وضمان مبدأ تكافؤ الفرص دون أي تفرقة أو تمييز ، وتحقيق التوازن وفق مبدأ التوافق.

وفي كل الأحوال ، وعند تأسيس أي دولة جديدة ، يجب مراعاة ضرورة اتخاذ إجراءات انتقالية مرحلية بحيث يكون المجال مفتوحاً مستقبلاً لإحداث أي تغييرات قد تتطلبها الظروف التي قد تطرأ مستقبلاً ، ولنا في تأسيس الدول أمثلة منها:

1/ الدستور الأمريكي لسنة 1787 ، تضمن 7 مواد ولم يتطرق فيها لأي حقوق ، وجاءت التعديلات العشرة الأولى سنة 1791 (بعد 4 سنوات) فيما يعرف بإعلان الحقوق أو "وثيقة الحقوق" . وجاء إعلان إبراهيم لنكولن الشهير بتحرير العبيد سنة 1862 ، وصدر قانون تحرير العبيد سنة 1863 ، أي بعد أكثر من (75 سنة). ثم جاء حق المرأة في التصويت بعد ما يقارب (140 سنة) بإقرار التعديل الدستوري التاسع عشر سنة 1920.

أيضاً نص الدستور في (المادة 1/ فقرة 3) على أن يتم تعيين مجلس الشيوخ من قبل (المجالس التشريعية بالولايات) ، ثم صدر التعديل الدستوري السابع عشر سنة 1913 بانتخاب مجلس الشيوخ مباشرة من (الشعب) ، وهذا تحقق بعد أكثر من (100 سنة).

أمّا بشأن التعديل الدستوري السابع والعشرون بشأن رواتب أعضاء الكونغرس ، فقد تم اقتراحه سنة 1789 وتم إقراره سنة 1992 ، أي بعد أكثر من (200 سنة)

2/ الدستور الليبي لسنة 1951: نصّت المادة 199 على إمكانية تغيير نظام الحكم الاتحادي مستقبلاً وفق آليات دستورية محدّدة ، وتم تغيير النظام وفقاً للتعديل الدستوري الصادر سنة 1963 ، بعد (12 سنة) وذلك وفقاً لتلك الآليات المنصوص عليها في الدستور في المواد (196 ، 197 ، 198 ، 199)، والتي تضمنت موافقة المجالس التشريعية للولايات إضافة إلى موافقة مجلس الأمة الاتحادي.

3/ الدستور الفرنسي لسنة 1958 : نص على أن يتم انتخاب رئيس الدولة من قبل هيئة ناخبة ، وتم العمل بهذا الإجراء مرة واحدة سنة 1958 بانتخاب الرئيس ديغول ، ثم أجريت التعديلات الدستورية وتم إقرار انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب ، وعُمل بذلك اعتباراً من سنة 1962.

الورقة (3) نظام الحكم هو أساس الدستور

إن نظام الحكم في أي دولة هو أساس دستورها ، وليبيا ليست استثناء عن هذه القاعدة ، إن شكل ونظام الحكم هو أساس وجوهر الدستور الليبي القادم. إذا ما توافق الشعب الليبي على إيجاد معادلة ناجحة لتحقيق النظام الأنسب ، ستزول كل المخاوف والهواجس العالقة في أذهان كثير من المتابعين للشأن الدستوري الليبي ، داخل البلاد وخارجها. وسأجد نفسي أكرّر مصطلح " النظام الأنسب " ولن أعني بذلك " النظام الأمثل أو الأكمل " ، لأن في الواقع ليس هناك نظام مثالي أو كامل في أي نظام دستوري في أي دولة من دول العالم ، ولم أجد أي نظام مثالي أو كامل في أي من الدساتير التي تم مطالعتها والتي يتجاوز عددها 190 دستوراً.

إن الدستور المراد تحقيقه في ليبيا هو دستور يصنعه الشعب الليبي ، ويشارك كل الليبيين والليبيات في صناعته منذ بداية مرحلة التأسيس الدستوري (بانتخاب الهيئة التأسيسية) إلى المشاركة العامة من خلال الندوات وجولات التواصل المجتمعي في أنحاء ليبيا ، وانتهاءً بالاستفتاء العام على مشروع الدستور. إن تضمين الدستور نصوصاً مقيدة في باب (الأحكام الانتقالية والعامة) كأحكام مؤقتة ستكون بمثابة دعامة قوية لضمان سير العملية الدستورية في بيئة مستقرة وصحية ولو لفترة مرحلية مؤقتة 10 سنوات قادمة على الأقل¹ ، كما أنها ستكون رادعاً قوياً للحدّ من أي خروقات قد تحدث خلال تلك الفترة تحت أي ذريعة من الذرائع ، هذه القوة الداعمة التي أرجو أن تتمتع بها النصوص الدستورية ترجع في الحقيقة إلى مصدر ومنبع هذه النصوص ، وإذا عرفنا أن مصدرها ومنبعها هو الشعب الليبي الذي عند إقراره لمشروع الدستور يصبح دستورا نافذا يلتزم به كل الناس حكّاماً ومحكومين سواء ، يصبح لزاماً على الجميع احترام هذه النصوص ، والجميع هنا تشمل كل من هو في السلطة الحاكمة وكل الأفراد المحكومين. هذا الاحترام هو الأساس الحقيقي لدوام الدستور الذي من شأنه تحقيق الاستقرار الدائم في البلاد ، وهذا الاحترام نابع عن معرفة تامة بأنّ كلّ الناس قد شاركوا في صناعة هذا الدستور ، وأنهم سيحرصون على إنجاحه واستمراره ، لأن من يحمي الدستور هم الناس بمدى وعيهم وثقافتهم.

الورقة (4) العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص (التطبيق الفعلي لنظرية التوافق)

إن مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص تفرض مراعاة تطبيق النظريات التوافقية لتحقيق التوازن والاستقرار الحقيقي ولو "لمرحلة معلومة قادمة وفق أحكام الدستور". المقصود بذلك هو تجسيد جملة من المبادئ الراسخة وهي ضمان مبدأ " المساواة في الحقوق " وتحقيق مبدأ " العدالة في التوزيع " ، وكفالة مبدأ " تكافؤ الفرص " ، وتحقيق مبدأ " التوافق " . كل ذلك من أجل الوصول إلى رؤية توافقية حقيقية يصل الجميع من خلالها وعن قناعة تامة لتقديم تنازلات مصلحة بهدف ترجيح وتغليب مصلحة ليبيا فوق أي مصلحة أخرى مهما كانت هذه المصلحة شخصية أو قبلية أو جهوية أو حزبية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها... إن توصل الجميع لقناعة بأن مصلحة ليبيا الحقيقية تتحقق في تحقيق التوازن والاستقرار هو بمثابة نتيجة لاقتناع كل المشاركين في العملية الدستورية من أبناء الشعب الليبي أنهم وجدوا جزء من رؤيتهم إن لم تكن كلها في هذا الدستور ، وأن ذلك سيكون سبباً مقنعاً وكافياً للسير قدماً وبخطي ثابتة نحو تحقيق الاستقرار المنشود.

¹ انظر الورقة رقم 2 (نشأة الدولة - السلطة السياسية) - أمثلة تأسيس الدول في نهاية الصفحة.

ليس بالضرورة أن يتحصّل كل شخص أو جماعة أو حزب على كل ما يطالب به ، أو كل ما يعتقد أنه أصلح " لدائرته الانتخابية أو لمدينته أو لمنطقته أو لقبيلته أو حزبه أو جماعته " ، ولكن الحصول على جزء من المطالب والتنازل عن الجزء الآخر لصالح مصلحة ليبيا هو انتصار حقيقي لكل الأطراف..

الورقة (5) معادلة النجاح - التكامل والتناقض

من البديهي والطبيعي جداً ألا نفرّق كثيراً بين عنصرَي الدولة المتوقّرين بحكم الواقع وهما (الشعب والإقليم) حيث إنهما مكملان كل منهما للآخر ، ولا يمكن أن يكونا نقيضين لبعضهما وليس من الحكمة والعقل الظن والاعتقاد بأنهما نقيضين. يجب أن تكون هناك قناعة تامّة لا تحتمل الشكّ ولا الريبة بأن هذين العنصرين (الشعب والإقليم) هما مكملان لبعضهما لإنتاج العنصر الثالث وهو (السلطة السياسيّة الحاكمة). ولا يمكن للعنصر الثالث أن يؤلّد دون الاعتراف بضرورة تواجد العنصرين الآخرين ، ولا يمكن أن ننظر بعين واحدة لعنصر واحد بعينه ، وافترض عدم وجود العنصر الآخر.

هذه هي معادلة النجاح والوصول لبناء دولة حديثة ، دولة القانون والعدالة ، دولة الحقوق والحريات وضمّانها ، دولة المؤسسات والتداول السلمي على السلطة ... دولة تقوم وفق مبادئ الشورى والعدالة والمساواة ، وفق التعددية السياسيّة والتداول السلمي على السلطة ، والفصل بين السلطات وفق مبدأ توزيع الاختصاصات والرقابة والتوازن بين مختلف السلطات العامّة ، وحفظ حقوق الأفراد وضمّان الحريات العامّة دون أي تفرقة أو تمييز.

هذه المعادلة تتطلّب الدراسة بعناية فائقة لكل المعطيات والظروف القائمة حالياً على المشهد الليبي بعد 4 سنوات من قيام ثورة 17 فبراير 2011 للإطاحة بالظلم والفساد ، هذه الظروف والمعطيات الحالية هي في مجملها نتاج لحقبة 42 سنة من دكتاتورية تمثّلت في أحاديّة السلطة وفرض مركزية أحادية لإدارة البلاد ، فمن الواجب علينا جميعاً ألا نغمض أعيننا على أمور قد لا نريد أن نراها ، ولكنها هي أمور واقعية شئنا أن ننظر إليها أم حاولنا تجاهلها.

لا يمكن القول بعدم وجود الشمس فقط لأننا لا نريد أن ننظر إليها ، أو لأن القائل لا يملك نعمة البصر ، فلا ينكر وجود الشمس إلا من لا بصيرة له ، ولا ينكر الواقع الليبيّ إلا من هو أسيراً لحقبة قد زالت.

إن الواقع الليبي قد تغيّر ، ولا يمكن للماضي أن يعود ، وإن كان المستقبل هو حصيلة للماضي وللحاضر ، إلا أن المستقبل لن يكون الماضي ولن يكون الواقع الحاليّ ، وهذا يتطلّب رؤية المستقبل بعين وفكر وعقلية المستقبل ، وليس بعين وفكر وعقلية الماضي أو الحاضر.

لا يمكن أن نحكم على المستقبل من خلال عقلية كانت قابعة في ماضي سحيق مظلم ، ولا يمكن التنبؤ بالمستقبل من خلال معطيات بالية ، ولا يمكن لمن عاش في الظلمات أن يعرف قيمة النور.

إنّ ما أقصده هو رؤية المستقبل من خلال مفهوم دولة القانون والعدالة التي يحكمها الدستور الذي يصنعه الشعب الليبي ، وتخضع الدولة الليبية حكّاماً ومحكومين لأحكامه دون تفرقة أو تمييز ، فلا سلطان فوق القانون ولا حاكم منزّه من المثل أمام العدالة..

ما أقصده هو أن نتحرّر من مخلفات حقبة الظلم والتجهيل والتخلّف ، وأن ننطلق بكل عزيمة وإيمان لبناء ليبيا ، وأن تكون لدينا ثقة حقيقية في قضيتنا وفي أهلنا وفي قدراتنا وامكانياتنا لتحقيق مستقبل زاهر للأجيال القادمة أو لوضع أسس هذا المستقبل ، كل ذلك يكون مستمداً من ثقتنا بالله عزّ وجلّ.

الورقة (6) مقترح نظام الحكم ومفهوم التناسب والترجيح

جاء مقترح نظام الحكم¹ نتيجة لرؤية واضحة للواقع الليبي ، وكانت هذه الرؤية متوازنة في كل الاتجاهات وفقاً للظروف السائدة والواقع الليبي والخصوصية الليبية. إنّ نظام الحكم يعني وجود (سلطة سياسية حاكمة) ، وهذا هو العنصر الثالث لقيام الدولة ، وذلك كما تم توضيحه في الورقة الأولى.²

الرؤية جاءت بعد دراسة (العنصرين الآخرين وهما الشعب والإقليم) ومحاولة إيجاد معادلة توافقية بينهما قد تتطلب ترجيح عنصر على آخر في بعض الحالات وبقدر. هذا يعني أنه في بعض الحالات يتم ترجيح المعيار السكاني على المعيار الجغرافي (الترجيح هنا يعني بقدر الزيادة أو الزيادة بقدر) ، وفي حالات أخرى ترجيح المعيار الجغرافي على المعيار السكاني ، (والترجيح في هذه الحالة يكون بقدر المساواة) ، وكل ذلك يقوم في إطار التناسب بين عناصر الدولة الثلاثة (الشعب والإقليم والسلطة).

الورقة (7) معيار التناسب بين المساحة الجغرافية وعدد السكان

يظهر مفهوم التناسب واضحاً من خلال الآلية المقترحة لنظام الحكم ، والمتمثلة في ثنائية السلطة ، (ثنائية السلطة التشريعية ، وثنائية السلطة التنفيذية) وآلية انتخاب كل منها وفق مفهوم التناسب والترجيح سواء على مستوى المناطق الانتخابية الرئيسية الثلاثة أو الدوائر الانتخابية الفرعية.

ترجيح المعيار السكاني على المعيار الجغرافي (الترجيح يعني بقدر الزيادة)

من خلال آلية انتخاب مجلس النواب ، يظهر بوضوح التناسب السكاني بين المناطق الانتخابية الرئيسية الثلاثة والدوائر الفرعية مع ترجيح المعيار السكاني ، حيث يتناسب عدد المقاعد مع عدد السكان مع ضمان التوازن ، ويُلاحظ تفاوت في الكثافة السكانية بين المناطق الانتخابية الرئيسية الثلاثة والدوائر الانتخابية الفرعية في هذه المناطق ، إضافة إلى التفاوت الواضح في المساحات الجغرافية لكل منها ، وهذا ينتج عنه ترجيح في عدد المقاعد لكل منطقة انتخابية بقدر الزيادة ، ويسري هذا الإجراء على توزيع المقاعد بقدر الزيادة على الدوائر الفرعية في كل منطقة انتخابية رئيسية. هذا الإجراء يحقق ترجيح الأغلبية السكانية بقدر زيادة معينة ، ولكن لن تكون الزيادة بأي حال مغالبة للأكثرية العددية.

ترجيح المعيار الجغرافي على المعيار السكاني (الترجيح يعني بقدر المساواة)

عند انتخاب مجلس الشورى يظهر أيضاً معيار التناسب الجغرافي بين المناطق الانتخابية الرئيسية الثلاثة والدوائر الفرعية مع ترجيح المعيار الجغرافي. حيث يتناسب عدد المقاعد بإقرار المساواة بين المناطق الانتخابية الرئيسية الثلاثة ، والمساواة في المقاعد بين الدوائر الفرعية فيها ، مع ملاحظة التفاوت الشاسع في المساحات الجغرافية للمناطق الثلاثة والدوائر الانتخابية ، إضافة إلى الاختلاف النسبي في عدد السكان ، مما يترتب عليه ترجيح عدد المقاعد لكل منطقة انتخابية رئيسية بقدر المساواة مع بقية المناطق الانتخابية الرئيسية ، وهذا أيضاً يسري على توزيع المقاعد بالتساوي على الدوائر الفرعية في كل منطقة انتخابية رئيسية. هذا الإجراء يحقق التوازن بين عامة الليبيين حسب مناطقهم في إطار المساواة ، والتي لن تكون بأي حال فرض مغالبة أقلية سكانية على الأغلبية السكانية.

الخلاصة: ترجيح شيء على آخر يعني الزيادة عليه في المقدار ، ولكن ليس بالضرورة أن يكون مقدار الزيادة مقدراً مسبقاً ، وقد يكون مقدار الترجيح زيادة أو مساواة ، وذلك حسب المعطيات. والترجيح عموماً قد يكون مادياً أو معنوياً ، وقد يكون جامعاً ومتوازناً.

¹ انظر مقترح نظام الحكم المقدم من (لجنة شكل ونظام الحكم بتاريخ 26 فبراير 2015 ، والمذكرة التوضيحية والتفسيرية المرفقة).

² انظر الورقة الأولى (أركان الدولة) - عناصر الدولة .

الورقة (8) تفتيت السّلطة في إطار وحدة الدّولة

إن مقترح "شكل ونظام الحكم" يبيّن بكل وضوح آلية تفتيت السّلطة مع الحفاظ الكامل على وحدة البلاد وتماسكها. إنّ إقرار "مبدأ ثنائية السّلطة" يستبعد فرضيتين تحاول كل منها فرض نفسها كأمر واقع: الفرضية الأولى- نظام استقلالية المناطق الجغرافية الثلاثة تحت المسميات التاريخية لها وهي أقاليم (طرابلس وفزان وبرقة) ، وهذا في رأيي سيكون مدخلاً وحجّة سواء كان حالياً أو مستقبلاً للمناداة بالنظام الاتحاديّ الذي كان سائداً وفق دستور 1951 قبل إجراء التعديل الدستوريّ سنة 1963. وفي رأيي ، ستكون تبعات هذه المطالب قد تصل إلى حدّ تقسيم البلاد وظهور أقاليم تطالب بالانفصال قد تزيد كثيراً عن المناطق الجغرافية الثلاثة المعروفة ، وقد تظهر تلك المطالبات وفق معطيات مختلفة. ونظراً لانعدام العنصر الثالث من عناصر الدّولة حالياً وهو (السّلطة السيّاسيّة الحاكمة) التي قد تفرض وتبسط سيطرتها الكاملة على كل البلاد وتحتكر قوة الإكراه (القوة المسلّحة) ، فإن كثيراً ممن يميلون أو ينزعون لفكرة التقسيم أو الانفصال قد يحاولون تحقيق أي مكاسب بغض النظر عما تكون هذه المكاسب من خلال المطالبة بحقوق يرونها "مشروعة" ، أو قد لا تكون كذلك. كما قد تكون مطالبة البعض بهذه "الحقوق" من خلال استخدام وسائل الضغط أو التهديد باتخاذ إجراءات أخرى ، وقد يصل الأمر حتى بالدخول في صراع مسلّح طويل الأمد ، وتنزلق البلاد في حرب أهليّة طاحنة تغذيها أطراف خارجيّة قد تكون نتيجتها تدخلاً عسكرياً دولياً وفرض وصاية دولية. بالرغم من تأكيدي الدائم على ضرورة أن يتمتع كل الليبيين والليبيات بحقوقهم دون أي تفرقة أو تمييز، إلّا أنّني أتحقّق دائماً على أي محاولات لاستغلال الوضع الراهن من ضعفٍ لسلطان الدولة بهدف تحقيق أي مكاسب ولو كانت حقوق أصيلة ، أنا مع ضمان كل الحقوق والحريّات في الدستور الليبي المرتقب. في كثير من الدساتير المقارنة ، تكون هناك أحكام انتقالية تهدف لتحقيق كثير من المكاسب والمصالح بشكل تدريجي ، وعلى مراحل ، وقد تم الإشارة لذلك في الورقة الثانية (أمثلة على تأسيس الدولة).¹

الفرضية الثانية: نظام المركزيّة وأحادية السّلطة بحجّة الديمقراطية: مفهوم الأغلبية العدديّة ، إن التمسك بالمفهوم التقليدي " للديمقراطية " والذي يركز أساساً على مبدأ " الأغلبية تحكم مع الحفاظ على حقوق الأقلية " ، هو محاولة لفرض وترسيخ نظام أحادي السّلطة وفق "آلية ديمقراطيّة" تقوم على أغلبية عدديّة محسومة النتائج مسبقاً ، الأمر الذي يقرع ناقوس خطر من العودة إلى مركزيّة جديدة. إنّ هذا الأمر الذي يفترض "حكم أغلبية نزيهة وعادلة " لا يمكن أن يقوم في عقلية مجتمعات دول العالم الثالث على الأقل خلال الحقبة الحالية من الزمن ، ولا يمكن أن يستقر إطلاقاً في عقليات المتعطّشين للسّلطة فيها ، لأن مفهوم الأغلبية في هذه المجتمعات لا يخلو من التعصّب الأعمى لمصطلحات صوريّة مثل (القبليّة أو الجهويّة أو الحزبيّة).

وإن كانت مصطلحات القبليّة والجهويّة في مجتمعات دول العالم الثالث تحمل في طياتها مفاهيم واضحة، فإن مصطلح " الحزبية " في هذه الدول يحتاج لشيء من التوضيح في المفهوم. في هذه الدول ، وأقصد بها دول العالم الثالث ، فإن "الحزبية" هي توجّهات سياسيّة من المفترض أنها تستند على "مبادئ وشعارات" ، والتي قد تكون دينيّة أو وطنيّة أو قوميّة أو غيرها ، ولكن في حقيقة الأمر أنّ هذه الأحزاب هي عبارة عن " مؤسسات مصلحيّة " يملكها أشخاص وعائلات ، وتعبّر عن

¹ انظر الورقة الثانية (تأسيس الدولة - السّلطة السياسيّة) - أمثلة على تأسيس الدولة (نهاية الصفحة).

رؤية واحدة وتوجهات ثابتة لن تخرج عن الإطار القبليّ أو المصلحيّ لفئة معيّنة من الناس بهدف تحقيق مصالح أكبر ولو على حساب البلاد وعامة الناس ، وذلك من خلال ممارسة الحكم والتشبّث بالسلطة أطول فترة ممكنة. وفقاً لهذه العقلية السائدة في هذه المجتمعات ، فإن من يحكم بهذه الطريقة يعرف أنه سيكون حاكماً إلى الأبد طالما أنه من الأغلبية ، ولن يكون هناك أي تداول سلميّ حقيقيّ على السلطة ، حيث إن الأغلبية هي التي دائماً تحكم ، وفي كل الظروف والأحوال فإن " الأغلبية الحاكمة " لن تنتظر لحقوق الآخرين من الأقليات السياسيّة أو الاجتماعيّة ، بل في الواقع ستقوم دكتاتوريّة حقيقية باسم الأغلبية وباسم الدستور وباسم الشعب ، وباسم الديمقراطية ، وباسم العالم الحرّ ، وتحت سمع هذا العالم الحرّ وبصره ، وبمباركة قادة النظام العالميّ الجديد ..!

الورقة (9) السلطة التنفيذية أخطر السلطات

من المعلوم أنه في ليبيا لا توجد أي أحزاب سياسيّة حقيقية ، بل ما هو موجود عبارة عن " تجمّعات وهميّة متعطّشة للسلطة " تحت مسمّى " الأحزاب " ، ولدت في ظل ظروف غامضة وخلال مرحلة انعدام السلطة السياسيّة الحاكمة في البلاد. وهذه " الأحزاب المتعطّشة " تستغل عدة طرق للوصول إلى السلطة سواء كانت " باسم الدّين أو الوطن أو الإنسانيّة أو الحرية أو الديمقراطية أو غيرها " ، بل في الواقع ستحاول أن تستغل كل وسيلة مشروعة أو غير مشروعة للوصول للسلطة ، وللتحكّم في رقاب الشعب والتصرّف بمطلق الحرية في ثرواته.

من المعلوم أن مكوّنات المجتمع الليبيّ هي مجموعة من القبائل المتمركزة في مناطق جغرافيّة بعينها، وبعض هذه القبائل من هي منتشرة وموجودة في أنحاء ليبيا وفي جميع مناطقها الجغرافيّة. ومن المعلوم أيضاً أن رابطة القبيلة راسخة وقويّة بين أفراد المجتمع الليبيّ ، ولا تخفى على أحد الانتماءات القبليّة التي قد تصل إلى حدّ التعصّب ، كل ذلك سيكون داعماً قوياً لظهور سلطة حاكمة أحاديّة إذا ما تم الأخذ بنظام الانتخاب المباشر "لرئيس الدولة" والذي هو رئيس السلطة التنفيذية والتي تعتبر أخطر سلطة في الدولة وخاصّة في مجتمعات دول العالم الثالث والتي في مجملها تتوق لرؤية سلطان حاكم قوي " يحقّق الأمن والاستقرار ". ولكن ما قد يكون مخفياً وغائباً عن نوايا أفراد الشعب هو ما يضمّره "الحاكم الفرد" من استبداد ودكتاتوريّة إذا ما تم انتخابه مباشرة من الشعب ، حيث لا يكون عليه أي حسيب أو رقيب ولن يخضع لأي رقابة من أحد ، فهو منتخب من الشعب ولن يحاسبه أحد إلا الشعب.

وكما كان سائداً في أنظمة الحكم المقارنة في دول العالم الثالث والتي ليست هي ببعيد ، حيث يتم انتخاب رئيس الدولة مباشرة من الشعب لمدة محدّدة دستورياً فيكون فرعوناً للأبد وحتى الموت ، ويصبح سيّداً لشعبه يذيقه كل أشكال القهر والذلّ والعبودية. وكذلك كان الشعب الليبيّ مقهوراً طوال 42 سنة من حكم الطغيان والاستبداد والدكتاتوريّة المقيّنة من أحاديّة السلطة المطلقة ، وما يكابده الآن طوال 4 سنوات من صراع مسلّح على السلطة ، يتطلّع فيها كل طرف من هؤلاء المتصارعين لأن يحكم هذا الشعب بالحديد والنار وقوة السلاح والمال والإعلام. ومن المتوقّع أن يتحوّل صراعهم هذا إلى صراع للاستحواذ على نتائج صناديق الاقتراع في حالة الانتخاب المباشر " لرئيس الدولة " ، وفي كل الأحوال سيحظى أحد هؤلاء المتصارعين على السلطة بقوة السلاح ، على منصب " رئيس الدولة " عن طريق " صندوق الاقتراع " ، ولكن بواسطة فرض الأمر الواقع من خلال أبواق الإعلام والأعوان والأجناد المدجّجين بالمال والسلاح.

ولن يكون صندوق الاقتراع في هذه الحالة إلا مسرحية هزلية ، ومحاولة بائسة للترويج لمصطلح الديمقراطية في بلد لا يزال شعبه مثقلة أكتافه بتركة هائلة من الدكتاتورية والاستبداد وإرهاب الدولة ، ومكممة أفواه أبنائه خوفاً ورهبة من عسف السلطة ، وخلال مرحلة انتقالية سادت فيها الفوضى وانعدام الأمن والانضباط ، ولا وجود لسلطان الدولة فيها حيث ينتشر الخوف والرعب والتقتيل دون معرفة حقيقة بمصدر هذا الخوف وهذا الرعب والذي أصبح سائداً في كل أنحاء البلاد مدنها وقراها..

الورقة (10) الفرق بين انتخاب نائب وانتخاب رئيس دولة

إن انتخاب نائب في السلطة التشريعية يكون من خلال الدائرة الانتخابية ، وللمواطن أن يختار من بين عدد من المترشحين الذين هم من دائرته ، ومن المفترض أن يكون الناخب على معرفة تامة بالسير الذاتية لكل المترشحين وتوجهاتهم وأفكارهم ، وذلك من خلال اللقاءات والندوات الفكرية المتكررة التي يقومون بها ، وكتاباتهم الدورية في الصحف المحلية ، وظهورهم على وسائل الإعلام المختلفة المحلية المرئية والمسموعة وغيرها. وتكون الفرصة متاحة بشكل أفضل وأوسع أمام المواطن لأن يختار الأفضل والأنسب للمرحلة وللمهمة.

وعلى المواطن الناخب أن يعلم أن باختياره للأفضل ، سيكون اختيار رئيس الدولة أفضل ؛ لأن من يختاره من هؤلاء النواب سيكون من ضمن هيئة الناخبين لرئيس الدولة.

في حين أن اختيار المواطن لرئيس الدولة على مستوى البلاد من بين ثلاثة أو أربعة مترشحين هو قد لا يعرفهم على الإطلاق ولم يسمع عنهم ولا يعرف توجهاتهم السياسية وأفكارهم التي يتبنونها ، ولم يتعرف عليهم معرفة حقيقية لانعدام كل أشكال التواصل بين الناخب والمترشح باستثناء "أبواق الدعاية" التي ينفخ فيها مهنئون متخصصون يجهدون أنفسهم في سبيل من وظفهم من أولئك المترشحين ، وغايتهم من ذلك إما مصلحة مادية أو طمعا في منصب بإحدى مؤسسات الدولة العامة داخل البلاد أو خارجها.

إن محاولة توجيه المواطن للسير في هذا الاتجاه بذريعة "حق المواطن في انتخاب رئيس الدولة" دون الكشف عن مزايا وعيوب هذه الآلية تعتبر محاولة حقيقية لتضليل المواطن ، وعدم توضيح الرؤية الكاملة أمامه ، وأن العزف على وتر حرية التعبير وحق الاختيار لن يكون هو الحل الأنسب خلال هذه المرحلة والتي من المفترض أن يختار المواطن نائبا عنه "يمثله ويخدمه ويطالب بحقوقه ويجهد نفسه لتحقيق الأفضل للمواطن" ، وليس أن يختار هذا المواطن "من يحكمه ويكبله كأداة السلطة التنفيذية".

إن تكبيل المواطن بهذه الآلية لاختيار رئيس الدولة سيكون أمراً فيه مجازفة خطيرة نظراً لخطورة منصب رئيس الدولة وهو رئيس السلطة التنفيذية والتي تعتبر أخطر سلطة في الدولة من بين السلطات الثلاثة ، وخاصة عندما تكون هذه السلطة مترسخة في عقلية عاصرت حقبة طويلة من الاستبداد والدكتاتورية وأحادية السلطة المطلقة ، وتمارس حالياً صراعا دمويا على السلطة ، كل ذلك هو تركة ثقيلة من تركات الدكتاتورية التي كانت سائدة في البلاد والتي عانى منها كل الناس ، ولا يزالوا يعانون.

ومن خلال المقارنة بأنظمة الحكم المقارنة ، وبالنظر في محتوى الوثائق الأمريكية المعروفة باسم "الأوراق الفيدرالية" المنشورة خلال الفترة من أكتوبر 1787 إلى مايو 1788 ، والتي وصفها الرئيس الأمريكي الثالث توماس جيفرسون بأنها : "أفضل تعليق على مبادئ الحكم ، تم كتابته على الإطلاق" ، نلاحظ أن هذه الأوراق تضمنت تفسيرات هامة للدستور الأمريكي الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1787.

في الورقة رقم 68 من الأوراق الفدرالية المنشورة بتاريخ 12 مارس 1788،

يقول / الكسندر هاملتون Alexander Hamilton في " شأن انتخاب الرئيس : " ¹

" إلى أهالي ولاية نيويورك: إن طريقة تعيين رئيس الولايات المتحدة هي تقريباً القسم المهم من النظام، والوحيد الذين نجا من النقد اللاذع أو لقي بعض الموافقة عليه لدى الخصوم. فلقد وافق الأشخاص الأعلى صخباً في منشوراتهم، تواضعاً منهم، على أن انتخاب الرئيس أمر حسنت حراسته ، ودعني أغامر إلى أبعد من ذلك، فلا أتردد في الجزم بالقول: لو لم تكن طريقة الانتخاب كاملة لكانت ممتازة على الأقل ، فهي تجمع وبدرجة فائقة جميع حسنات الاتحاد التي كان مرغوباً فيها.

كان مرغوباً مثلاً أن يفعل حسّ الجماهير فعله في اختيار الفرد الذي يجوز إيلاء هذه العهدة إليه، هذه غاية يتم الوفاء بها عن طريق إلزام القيام بها ، لا إلى مجلس سبق أن تأسس ، بل إلى أشخاص يختارهم الشعب خصيصاً لهذا الغرض ، وعند بلوغ ذلك التقاطع على الخصوص.

كذلك كان الشعب راغباً بالقدر نفسه في أن يقوم بالانتخاب المباشر أشخاص هم الأقدر على تحليل الصفات المعدلة لخدمة هذا المنصب يعملون في ظروف تيسر لهم المداولة والجمع قضائياً بين جميع الأسباب والاستنتاجات المناسبة لأن تتحكم في اختيارهم. إن نفراً قليلاً من الأشخاص ، يتم اختيارهم من قبل زملائهم المواطنين من بين جمهرة الشعب ربما يمتلكون المعلومات والتميز المطلوب لمثل هذا التحري المعقد.

وكان مرغوباً فيه بدوره أيضاً أن تُعطى أقل فرصة ممكنة للضجيج والفوضى. ولم يكن هذا الشرّ أقلّ ما يجب أن يُخشى عند انتخاب موظف يقدر له أن يتسلم عهدة مثل هذه في إدارة الحكم بصفته رئيساً للولايات المتحدة. ولكن الاحتياطات التي تم تنسيقها بنجاح في النظام المطروح للبحث تعد بضمان فعّال ضد هذا الشرّ. ذلك أن اختيار عدة أفراد لكي يشكّلوا مجلساً مباشراً من الناخبين سيكون أقلّ قابلية لأن يرجّ المجتمع ويخلق أي حركات شاذة أو عنيفة من اختيار رجل واحد يغدو هو نفسه الهدف النهائي لرغبات المواطنين. ولما كان على الناخبين ، الذين يتم اختيارهم في كل ولاية أن يجتمعوا ويصوّتوا في الولاية التي اختارتهم ، فإن ذلك الموقف المنقسم والمنفصل المشار إليه- سوف يعرضهم بدرجة أقلّ للفورات والخمائر التي يجوز أن يوصلوها إلى الشعب ممّا لو اجتمعوا في وقت واحد ومكان واحد....".

وهذا هو النص الأصلي باللغة الإنجليزية:

FEDERALIST No. 68 ² " The Mode of Electing the President"

Friday, March 14, 1788. By Alexander HAMILTON

" To the People of the State of New York:

The mode of appointment of the Chief Magistrate of the United States is almost the only part of the system, of any consequence, which has escaped without severe censure, or which has received the slightest mark of approbation from its opponents. The most plausible of these, who has appeared in print, has even deigned to admit that the election of the President is pretty well guarded. I venture somewhat further, and hesitate not to affirm, that if the manner of it be not perfect, it is at least excellent. It unites in an eminent degree all the advantages, the union of which was to be wished

¹ الأوراق الفدرالية مترجمة باللغة العربية (الورقة رقم 68 الكسندر هاملتون) ... جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان.

<http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/fp68.html>

² federalist papers - A Penn State Electronic Classics Series publications – page 303

<http://www.lumsa.it/sites/default/files/fed-papers.pdf>

<http://www.let.rug.nl/usa/documents/1786-1800/the-federalist-papers/the-federalist-68.php>

for. It was desirable that the sense of the people should operate in the choice of the person to whom so important a trust was to be confided. This end will be answered by committing the right of making it, not to any pre-established body, but to men chosen by the people for the special purpose, and at the particular conjuncture. It was equally desirable, that the immediate election should be made by men most capable of analyzing the qualities adapted to the station, and acting under circumstances favorable to deliberation, and to a judicious combination of all the reasons and inducements which were proper to govern their choice. A small number of persons, selected by their fellow citizens from the general mass, will be most likely to possess the information and discernment requisite to such complicated investigations. It was also peculiarly desirable to afford as little opportunity as possible to tumult and disorder. This evil was not least to be dreaded in the election of a magistrate, who was to have so important an agency in the administration of the government as the President of the United States. But the precautions which have been so happily concerted in the system under consideration, promise an effectual security against this mischief. The choice of several, to form an intermediate body of electors, will be much less apt to convulse the community with any extraordinary or violent movements, than the choice of one who was himself to be the final object of the public wishes. And as the electors, chosen in each State, are to assemble and vote in the State in which they are chosen, this detached and divided situation will expose them much less to heats and ferments, which might be communicated from them to the people, than if they were all to be convened at onetime, in one place...".

خلاصة الورقة الفدرالية رقم 68 : إن ما تتضمنه هذه الورقة تؤكد على حقيقة اكتشافها المؤسسون الأوائل للدولة الأمريكية ، وأكدها الكسندر هاملتون في ورقته هذه ، وهي أن الدساتير قد تتضمن أحكاماً لتسيير مرحلة مؤقتة وتكون قابلة مستقبلاً للتعديل ، حيث ان الدساتير ليست موثيق أبديّة ، فهي قابلة للتجديد وللتطور حسب تطور المجتمعات. وما جاء به الدستور الأمريكي في شأن انتخاب الرئيس وما وضّحه هاملتون في ورقته حول هذا الموضوع لا يحتاج حقيقة لأي توضيح ، ونلاحظ أن هذه الألية لا يزال معمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1787. **إنّ ما أحاول توضيحه** بشأن ما جاء في "مقترح نظام الحكم ، والمذكرة التوضيحية والتفسيرية " حول آلية انتخاب الرئيس بطريق الانتخاب غير مباشر عن طريق هيئة انتخابية منتخبة ، مع المشاركة الشعبية في كل مراحل الانتخاب كما هو موضح في الأوراق المرفقة ¹ ، هو بمثابة إجراء وقائي ولو لمرحلة مؤقتة يتضمنها الدستور كنصوص انتقالية مؤقتة.

ولن يكون هناك أي ضير مستقبلاً في إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لإعادة النظر في آلية انتخاب رئيس الدولة إمّا بإقرار الآلية المقترحة أو بإقرار آلية بديلة (كما جاء في دستور فرنسا لسنة 1958 والتعديل الدستوري لسنة 1962 ، والذي بموجبه عدّل انتخاب الرئيس ليكون بالانتخاب المباشر من الشعب بدلاً عن كونه انتخاباً عن طريق هيئة انتخابية) ².

كما أنني لا أرى أي مانع دستوري لإعادة النظر مستقبلاً في مبدأ ثنائية السلطة التشريعية والتي قد تتحوّل إلى أحادية السلطة ، مثل ما نص عليه دستور مصر لسنة 2014 (بالغاء مجلسي الشعب والشورى ، وإقرار مجلس واحد للسلطة التشريعية وهو مجلس النواب) .

¹ ورقة (رؤية حول مقترح نظام الحكم) - أ.عمر النعاس 2015/5/10 ، (ورقة مذكرات توضيحية وتفسيرية حول مقترح نظام الحكم) - أ.عمر النعاس 2015/5/10.
² انظر الورقة رقم 2 (نشأة الدولة - السلطة السياسية) - أمثلة على تأسيس الدول - نهاية الصفحة.

الورقة رقم (11) مقومات نجاح صناعة الدستور الليبي

هذا المشروع يستمد عوامل نجاحه من معطيات ومبادئ أساسية تتمثل في : (الدين الاسلامي الحنيف ، دستور 1951 وتعديلاته ، الدساتير المقارنة ، المواثيق الدولية ، الخصوصية الليبية ، المشاركة العامة ، التوافق ، تكافؤ الفرص ، المساواة ، التداول السلمي على السلطة..).

الدين الإسلامي: هو المصدر الأساسي والمرجع الحقيقي لمشروع الدستور الذي يقره الشعب الليبي. **دستور 1951 وتعديلاته والدساتير المقارنة:** إن الإشارة إلى هذه المواثيق الدستورية يعني بذل الجهد في الاستئناس والاسترشاد بها ، واستخلاص أفضل ما تتضمنه من أسس ومبادئ ، وبما يتناسب مع الخصوصية الليبية قدر الإمكان ، ومما قد يتماشى مع الواقع الحالي الذي تمر به ليبيا ، وتوظيف كل ذلك لتحقيق الهدف السامي والنبيل وهو تأسيس الدولة الليبية الحديثة ، وبناء مستقبل زاهر لكل الليبيين والليبيات دون تفرقة أو تمييز ، تترسخ فيه معاني الحرية والكرامة الإنسانية وضمان الحقوق والحريات لكل مكونات المجتمع الليبي في ربوع البلاد ، في الحضر والبدو ، في المدن والقرى والواحات ، وفي أي بقعة من هذا الوطن الحبيب مهما كبرت أو صغرت ، على الشواطئ الممتدة المعطاة ، وفي الصحراء الشاسعة الذهبية ، وعلى قمم جبالها الشم ، كل الليبيين سواء ، لا فرق بين ليبي وليبي ، إلا بمقدار الحب والعطاء لهذا الوطن المعطاء ، الذي ارتوى ترابه الطاهر بدماء أبنائه الزكية على مرّ العصور.

المواثيق الدولية: التمسك بما تم المصادقة عليه من قبل الدولة الليبية من اتفاقيات وعهود دولية وبما لا يتعارض مع سيادة الدولة ، وأسس وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، وقيم المجتمع الليبي وخصوصياته. **الخصوصية الليبية:** يُقصد بها القيم والأخلاق والأعراف والعادات الليبية التي نعرفها وعاصرناها ولمسناها بأب أعيننا وعقولنا ، سواء كانت تاريخياً في الماضي ، أو الخصوصية المعاصرة في وقتنا الحاضر والتي انكشفت واتضحت بعد انتفاضة وثورة 17 فبراير.

المشاركة العامة: يقصد بها مشاركة الناس في صناعة الدستور ، وذلك من خلال ثلاثة مراحل أساسية : (المرحلة الأولى: مشاركة الناس المباشرة في انتخاب هيئة تأسيسية لصياغة مشروع الدستور، المرحلة الثانية: التوعية والمعرفة بالمصطلحات والمفاهيم الدستورية الواجب توافرها عند الناس ، ومشاركتهم البناء في تقديم الآراء والمقترحات لكتابة دستور يعبر عن إرادة كل الناس ، المرحلة الثالثة: أن يكون للناس الكلمة الأخيرة وهي كلمة الفصل في إقرار الدستور من عدمه من خلال الاستفتاء العام ، حيث يطرح مشروع الدستور بالكامل للاستفتاء عليه من قبل الشعب..). المشاركة تعني أن الناس هم أساس صنع الدستور من بداية التأسيس لهذا المشروع من خلال انتخاب الهيئة التأسيسية ، مروراً بفترة المشاركة بالأفكار والمقترحات والآراء ، وحتى اكتمال هذا المشروع وإقراره ونفاذه من خلال الاستفتاء العام. وهكذا تكون الدساتير الحديثة بالكامل من صنع الناس ، والشعب هو الذي يصنع دستوره.

كل الدساتير البشرية جاءت وانقرضت بطريقة أو بأخرى ، منها ما أجريت عليه التعديلات العديدة ، ومنها ما ألغيت واستبدلت بدساتير بديلة مختلفة تماماً نتيجة للتطور الإنساني في المفاهيم السياسية والدستورية ، ومنها ما تم رفضها والغائها من خلال الانقلابات والثورات.

هذه حقائق تؤكد أن الدساتير ليست دائمة ، ولن تكون دائمة ، بل هي وسائل تقوم لتنظيم مرحلة زمنية قد تقصر أو تطول ، ولكن أهمية هذه الدساتير وقيمتها الحقيقية تكمن في آلية صنعها. ونجاح الدستور يتوقف على قيمة الجهة التي صنعه ، وأوفر الدساتير حظاً في النجاح هو الدستور الذي يصنعه الشعب ويشترك الناس في صناعته حتى يستمد قوة إلزامه من كل الناس.

الورقة (12) الرؤية الحقيقية (النظر أم الابصار) الموازنة بين الأمثل والأنسب

علينا ألا ننظر بعين واحدة لكل ما يجري في ليبيا ، بل علينا أن نبصر بأبصارنا ، وعقولنا .
وعلىنا أن نعلم أن ما نقوم به من صياغة مشروع الدستور هو عمل إنساني لن يكون كاملاً ، ولن يكون خالياً من الأخطاء والانتقاص ، ولن يكون منزهاً من النقد والتجريح...
ولكن علينا أن نعرف أن ما يجب الخروج به ليس بالضرورة أن يكون هو الأفضل ، بل يجب أن نفتتح قناة تامة أن يكون هو الأنسب ، لن يكون ما ننتجه هو تأسيس لنظام مثالي ، فليس هناك نظام مثالي في العالم... ولن يكون هناك أي نظام مثالي من صنع البشر.
المقصود بالأنسب: هو أن يكون هذا المشروع متناسباً مع الظروف المحيطة سواء تلك التي كانت سائدة في الماضي ، أو المحيطة بنا حالياً ، كذلك يكون هذا المشروع متناسباً مع العقليات والتوجهات المتفاوتة لكثير من الليبيين سواء كانت (سياسية وحزبية وثقافية واجتماعية وقبلية وجهوية وإقليمية وفكرية..).
إن التحدي الحقيقي هو الخروج بمشروع دستور يتناسب مع كل ذلك ، وهذا في رأيي تحدي كبير وخطير ، ويحتاج لحوار بناء ، يتخلله استماع وانصات ، ويعقبه دراسة جادة ومحاولة حقيقية لفهم كل المعطيات والظروف المحيطة ، والعمل بكل جد لترسيخ "مبدأ مصلحة ليبيا" فوق كل مصلحة أخرى مهما كانت هذه المصلحة عزيزة على أنفسنا ، وعلىنا جميعاً تحمّل المسؤولية لتوضيح هذه الرؤية لكل الليبيين في الدوائر الانتخابية المختلفة وكلّ حسب دائرته ، لتأكيد أن مصلحة المدينة ومصلحة الدائرة هي بكل تأكيد محل اعتبار واهتمام ، ولكن لا يمكن القول بترجيح أي مصلحة فوق مصلحة ليبيا.
إن ما يجب أن يتوافق عليه كل الليبيّن هو مصلحة ليبيا والتي يجب ألاّ تعلوها أيّ مصلحة أخرى.

الورقة (13) العدو الحقيقي هو الجهل والتخلف

إن تناسب هذا المشروع التاريخي مع كل الظروف والتوجهات يعني بكل تأكيد البدء في الخروج من مستنقع الجهل والتخلف المفروض علينا طوال 42 من حقبة الاستبداد ، هذا المستنقع الذي أصبح فيه بعض المتعلمين والمثقفين - الحائزين منهم على درجات علمية عالية - أكثر انغماساً فيه من الإنسان العادي. وأقصد بالإنسان العادي كل من لا يحمل مؤهلات تعليمية عالية..!
إن كثيراً ممن تحصّل على درجات علمية عالية سواء من مؤسسات علمية محلية أو بالخارج يكون قد استنزف الكثير من رزق الشعب الليبي وأمواله ، ولكن وللأسف ومن أوّل وهلة ، قد نكتشف بأننا نصطدم بعقلية جامدة لم تتغير قيد أنملة عن جاهليّتها وجمودها المتمثّل في التعصّب الفكري أو القبلي أو الجهوي أو الحزبي أو غيره ، دون إغارة أي اهتمام لمصلحة ليبيا..
إن ما يحدث في ليبيا الحبيبة منذ أكثر من 4 سنوات ، هو دليل صارخ على مدى التعصّب القائم على الجهل والتخلف الكامن في رؤوس المتحاربين للاستحواذ على السلطة. إن هؤلاء المتعطّشين للسلطة يعتقدوا أن باستطاعتهم إشباع رغباتهم في التسلّط على رقاب الناس بقوة نفوذهم ، سواء كان بالمال أو بالسلاح أو بالأجناد.. وفي رأيي أن هذا الاعتقاد الخاطي يصطدم بحقيقة واضحة كالشمس لا تخفى إلا على من لا بصيرة له ، وهي أن الشعب الليبي الذي ثار ضد الظلم والاستبداد ، وضخّى بالأرواح والدماء في سبيل الحرية ، لن يرض بالظلم والاستبداد بديلاً ، وهذا في الواقع هو الذي أوّمن به إيماناً راسخاً.

الورقة (14) العقلية الجاهلية وحلم عودة الاستبداد

إن العقلية التي تحمل في طياتها أحلام الدكتاتورية والاستبداد ، هي عقلية جاهلية وعقلية عنصرية متحجرة مثلها مثل عقليات الفاشية والنازية التي مارست الاستبداد والدكتاتورية بكافة أشكالها. على كل من يحاول فرض كلمته بقوة السلاح أن يعلم أن عصر فرض الآراء بالقوة قد ولّى إلى غير رجعة ، وأنّ عقدة الشعور بالذنب والصّغر أمام السلطان قد زالت ، وأنّ حقبة الخوف والرّهبة من السلطان لا يمكن لها أن تدوم إلى الأبد. إنّ سياسة تكميم الأفواه ومصادرة الحريات العامة وانتهاك الحقوق لن يكون لها وجود في ليبيا.

إن التغيير الذي يجب أن يكون هو تغيير العقول والأفكار. ما أراه مطلوباً منّا جميعاً هو إجراء عملية غسيل حقيقيّ للرؤوس والعقول والأفكار من أدران حقبة الظلم والقهر والدكتاتورية ، حقبة الاستبداد والتعصّب والفساد والمحسوبية ، حقبة أحادية السّلطة والأجناد والمتسلّقين ومصّاصي ثروات الشعوب ، حقبة مصادرة الحريات وانتهاك الحقوق وتكميم الأفواه. هذه الحقبة التي لا تزال تركتها الثقيلة العالقة في كثير من الرؤوس المخدوعة أو الجاهلة أو الخبيثة أو الفارغة ، والتي تحاول هذه الرؤوس أن تسود من جديد ، وأن تفرض سيطرتها والعودة بالبلاد مرة أخرى لحقبة مظلمة وحالكة قد تكون أشدّ ظلاماً وتعتيماً من كل الحُقب المظلمة السابقة التي مرّت بها البلاد.

الورقة (15) التغيير في النفوس والعقول والأفكار

إن التغيير الحقيقيّ هو التغيير الذي يطال النفوس والعقول والأفكار وليس هو التغيير الذي يتحدث عنه كثير من الناس ، يقول الله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ }¹. كثير من الناس يتحدثون عن التغيير وكأنه سلعة من الممكن شرائها. هم يتحدثون عن الأمن والسكينة والراحة والسعادة والحرية المطلقة ، ويتحدثون عن توفير الأكل والشرب والمساكن والملبس والمركوب ، هم يتحدثون عن تحسين التعليم والصحة والطرق.

ولكن فاقد الشيء لا يعطيه ، والشيء المفقود يجب البحث عنه بحرص وعناية. كيف من الممكن توفير الأمن دون معرفة حقيقة الأمن؟... كيف يمكن توفير السعادة والحرية والسكينة وهي مصطلحات ليس لها مفاهيم في رؤوس الكثير؟... كيف يمكن تحسين الصحة ونحن لا همّ لنا إلا الإصابة بالأمراض ابتداء بأمراض (التخمّة وانتهاء بأمراض الكسل)؟ ، كيف يمكن تحسين التعليم وكثير من الرؤوس التي تطبّل للتعليم لا شاغل لها إلا حصد الأموال من الناس بأي وسيلة متاحة؟ كيف يمكن تحسين الحال إذا كان هدف كثير من الناس وهمهم هو الحصول على الأموال بأي طريقة كانت سواء حلالاً أم حراماً أم بينهما؟ كيف يمكن تحسين الحال وكثير منهم يتسابقون للاستيلاء على الأموال العامة للدولة ، ومصادرة أرض الله الواسعة واحتكارها دون أي حجة أو برهان؟ كيف يمكن تحسين الحال وكثير منهم يحلفون بأغظ الأيمان على قبور عفى عليها الزمن ، إشراكا بالله ومنازعين الله في ملكه وليؤكّدوا موقعهم في السعير؟ كثير من هؤلاء يقولون نريد دستور ، وكأنّ الدستور هو بمثابة عصا سيّدنا موسى ، وكأنهم لا يعلمون أن القرآن الكريم موجود بينهم ، في المساجد والمنازل والسيارات ، مكتوب ومسموع ومرئي. كثير من هؤلاء يتكلمون عن الحرية ، وهم يسلبون الناس أبسط الحقوق المكفولة قانوناً وهو حقّ المرور عند السّماح بذلك عند مفترقات الطرق من خلال الإشارة الضوئية...

¹ سورة الرعد - آية 11

من يجتاز الضوء الأحمر وهو يعتزّ بذلك ويعتبر عبوره عملاً بطولياً ، قد لا يعلم أنه انتهك وسلب حق الآخرين في المرور الآمن المكفول قانوناً.. هل هذه العقلية بحاجة إلى دستور ؟
كثير منهم لا يريدون التغيير الحقيقي ، ويكابرون بالباطل ، ويقولون قول من سبقهم كما جاء في قوله تعالى: {قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ} ¹ وقوله: {قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ} ².

الورقة (16) الحرب والصراع على السلطة في ليبيا

ليس هناك حرب في ليبيا من أجل مصلحة ليبيا. إن المتحاربين ، وأطراف الصراع الدائر حالياً في ليبيا يتحاربون من أجل تحقيق مصالح ورغبات شخصية باختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية. وكل طرف من هذه الأطراف المتحاربة والمتصارعة يحاول أن يسوّق لحربه ويجنّد لها الأعوان والجند الذين أغلبهم قد لا يعرفون حقيقة لماذا هم يحاربون ؟.. إن الهدف الحقيقي من وراء هذه الحرب هو تحقيق مآرب ومطامع من يطبلون لها للسيطرة والتسلّط... هو صراع دموي على السلطة.
ولكن.... أين نحن من قول الله تعالى :

{وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا} ³
{فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ} ⁴

الورقة (17) الهيئة التأسيسية وموقفها من الصراع الدائر على السلطة

كثيراً ما يراودني سؤال ، وكلما أحاول استبعاده يطفو مرة أخرى... هل أعضاء الهيئة التأسيسية بعيدين حقاً عن الصراعات القائمة حالياً ؟ أم أن الهيئة هي جزء لا يتجزأ من هذه الصراعات ؟
إن كان الرأي الغالب هو أن الهيئة هي جزء من الصراع ، فأعتقد أن الحلّ الأمثل هو قفل أبواب مقرّ الهيئة التأسيسية وليذهب من يرى في نفسه أنه جزء من هذا الصراع إلى الطرف الذي يريده ويؤيده... فليذهب كلّ متحرّز إلى حزبه... فليذهب كلّ طائفي إلى طائفته... فليذهب كلّ قبليّ إلى قبيلته... فليذهب كلّ جهويّ إلى جهوبته... ولنقل على الوطن السلام..
أمّا إذا رأينا أننا بعيدين عن هذا الصراع ، فالواجب أن نعمل بكلّ قوة وإصرار وعزيمة على ضرورة إنهاء هذا الصراع الدائر على السلطة وفق السبل والامكانيات المتاحة لدينا. وإنهاء الصراع يكون بإنجاز المهمة التي كلّفنا بها الشعب الليبيّ بصياغة مشروع الدستور الأنسب للخصوصية الليبية ، وفي أسرع وقت ممكن حتى تنتقل البلاد من هذه المرحلة الانتقالية التي لا وجود فيها لسلطة عامة حقيقية تبسط سيطرتها ، إلى مرحلة استقرار حقيقيّ وفقاً لأحكام الدستور والذي من أهم أهدافه : (ضمان حقوق الأفراد وحرّياتهم في مواجهة عسف السلطة ، وتقيد السلطات العامة ومراقبتها ومحاسبتها وفقاً للنصوص الواردة والتي أقرها الشعب الليبي).

علينا جميعاً أن نكون صادقين ، على الأقل مع أنفسنا ، ولا نخدع أنفسنا. من يرى في نفسه أنه مع هذا الحزب أو ذاك ، أو مع هذا الطّرف أو ذاك ، فليذهب لمناصرتة في ميادين الحرب والوغى ، لا أن يطبل له داخل مقرّ الهيئة التأسيسية ، والتي يجب أن تكون الجهود مسخرة فيها بالكامل لإنهاء هذه الحرب وإحلال السّلم من خلال تأسيس وقيام دولة القانون والعدالة.

¹ سورة الأنبياء - الآية 53 .

² سورة الشعراء - الآية 74

³ سورة الإسراء - الآية 16

⁴ سورة هود - الآية 82

الورقة (18) النصرة لله وللوطن

لا مناصرة لحزب على حزب داخل مقرّ الهيئة التأسيسية ، إن النصرة داخل مقرّ الهيئة تكون لله أولاً وللوطن ثانياً. يقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} ¹. الإيمان الحقيقي هو تقوى الله ، وألا خوف إلا من الله عز وجل ، ومصلة ليبيا هي الهدف ، وهي فوق كل مصلحة مهما كان شكلها ونوعها (شخصية أو قبلية أو جهوية أو حزبية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو غيرها..) ، ولا يمكن القول بأن تعلق أي مصلحة أخرى على مصلحة ليبيا.

هذا الإيمان يتطلب وعي كامل بضرورة تقدير المصلحة.. وترجيح مصلحة على أخرى يتطلب المعرفة بالظروف والمعطيات.. مصلحة الوطن تتطلب تنازل كل الأطراف عن أي مصلحة تتعارض مع مصلحة الوطن.. لا يمكن التوصل إلى أي توافق أو أن يكون هناك حوار ناجح إذا ما تمسك كل طرف بكل ما في جعبته من مصالح وأمان.. لا يمكن التوصل إلى أي نتيجة ما لم يكن هناك حوار ناضج يقوم على الاستماع للرأي الآخر وفهمه ، والاستناد على الحجج والأسانيد والدلائل والمعطيات الواقعية ، وأن يكون الهدف الحقيقي من الحوار هو ترجيح مصلحة الوطن العليا وتغليبها على أي مصلحة أخرى.. لن يكون هناك حوار حقيقي ناضج إذا قام على تغليب عوامل العاطفة والمصلحة أياً كان شكلها على مصلحة ليبيا.

الورقة (19) أليس من حق الشعب الليبي أن يجد نظاما يتناسب مع خصوصيته ؟

منذ بداية التاريخ الإنساني ومن خلال دراسة أصل الدولة ونشأتها يُلاحظ وجود طبقة حاكمة وأخرى محكومة ، وهذا يعني طبقة متسلطة وهي (السُّلطة) وأخرى يُمارس عليها التسلُّط وهي (الأفراد). السُّلطة تستخدم كل القوة المتاحة لديها للتسلُّط وكبت حريات الأفراد ، وبالتالي يواجه هذا التسلُّط بالمقاومة والثورة ، وهذا التباين أفرز صراعاً بين السُّلطة والأفراد ، أو بالأحرى صراعاً بين السُّلطة من ناحية والحرية من الناحية الأخرى. ²

ونتيجة لهذه الصراعات على مرّ العصور انبثقت صور جديدة لأنظمة الحكم ، نوضحها كالآتي:

1/ النظام البرلماني (المملكة المتحدة):

كان نظام الحكم السائد في إنجلترا على مدى قرون من الزمن هو نظام حكم أحادي السُّلطة يمثله الملك ، حيث يمارس الملك كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

نظراً لاندلاع العديد من الثورات في إنجلترا ضد سُلطة الملك وما نتج عنها من استصدار عدّة وثائق لتقييد سلطة الملك ، انبثق نظام جديد يقصّص من أحادية سُلطة الملك ، ويعزّز لمشاركة الملك في سلطاته وهو النظام " البرلماني " .

وقد كانت أولى تلك الوثائق وثيقة العهد الأعظم (Magna Carta) التي صدرت في 15 - 6 - 1215 ، حيث نصّت على تشكيل مجلس يشارك الملك سلطاته ، وهو بمثابة تأسيس أول برلمان في إنجلترا ، وتوالت الثورات لتقليص سلطات الملك حيث أصدر البرلمان وثيقة ملتمس الحقوق (Petitions of rights) والتي صدرت بتاريخ 7-6-1628 ، وكان آخر تلك الثورات التي قادها كرومويل وأنتجت وثيقة الحقوق (Bill of rights) بتاريخ 13-2-1689 ، وهي الوثيقة التي أنهت بالكامل أي سلطات حقيقية للملك ، وأصبحت السُّلطة الفعلية بيد البرلمان والحكومة المنبثقة عنه. وهكذا وُلد للعالم نظام الحكم البرلماني.

¹ سورة محمد - الآية 7 .

² أ. عمر النعاس (موقف القضاء الدستوري إزاء قوانين مكافحة الإرهاب) - دار الفضيل 2010 - ص 19

وقد انبثق وتفرّع عن النظام البرلمانيّ عشرات الأنظمة في مختلف دول العالم وهي في مجملها وإن كانت تتفق على مبدأ ثنائية السّلطة (التشريعيّة ، والتنفيذيّة) ، إلا أنها قد تختلف عن بعضها في آلية إيجاد هذه السّلطات حيث منها (ذات السّلطة التشريعيّة من مجلس واحد أو مجلسين ، وتختلف آلية انتخابهما). ومنها (ذات السّلطة التنفيذيّة الثنائيّة حيث يكون الملك أو رئيس الدولة يتمتّع باختصاصات فخرية وشرفيّة أو محدّدة ، وتكون الحكومة المنبثقة عن السّلطة التشريعيّة هي الأداة التنفيذيّة الحقيقيّة).

2/ النظام الرئاسي (الولايات المتحدة الأمريكيّة) :

بتاريخ 4 -7- 1776 ، صدر إعلان الاستقلال الأمريكي والذي نصّ على استقلال ثلاثة عشر ولاية أمريكيّة عن الاستعمار الملكيّ البريطانيّ. وتم تشكيل لجنة لصياغة مشروع النظام الأساسي للاتحاد الكونفدراليّ ، وعملت اللجنة من يونيو 1776 إلى سبتمبر 1777 ، وكانت ولاية فيرجينيا هي أول ولاية تصادق عليه بتاريخ 16 ديسمبر 1777 ، وصادقت آخر ولاية بتاريخ 1 مارس 1781 وهي ولاية ماريلاند. ووفقاً لهذا النظام الأساسي الصادر بتاريخ 1 مارس 1781 ، تم تأسيس نظام كونفدرالي بين الولايات الثلاثة عشر. وقد نصت المواد (1 ، 2 ، 3) من النظام الأساسي على اسم دولة الاتحاد ، وعلاقة الدّول الداخلة في الاتحاد ببعضها وسيادة كل منها ، والدّفاع المشترك والتّعاون العسكري والأمني والاقتصادي والقضائي فيما بينها. واستمر هذا الاتحاد حتى 1787 ، ولم يلبي هذا النظام الطموحات الحقيقيّة لمؤسسي الولايات المتحدة الأمريكيّة في تأسيس دولة قوية متماسكة.

لم يُحقّق نظام الاتحاد الكونفدراليّ الرغبات الحقيقيّة لمؤسسي الولايات المتحدة الأمريكيّة ، فاجتهدوا وعملوا على إيجاد نظام جديد عُرف بأنه نوع جديد من الفدراليّة. وفي دراسة متعلّقة بالنّظام الأساسي للاتّحاد الكونفدرالي منشورة على موقع (التاريخ الأمريكي)، جاء في مقدّمة الدّراسة فقرة بعنوان : (نوع جديد من الفدراليّة) ، وترجمتها كالتالي:

نوع جديد من الفدراليّة

" النهج الأول والأكثر وضوحاً الذي استخدمته الأوراق الفيدراليّة كان التعريف الجديد للفيدراليّة. إن نجاح الثورة ضد النظام القمعيّ الملكي ، كان حافزاً للمستعمرين الأمريكيّين كي لا يستبدلون ذلك النظام وإحلال نظام مركزي آخر غير مقيدّ محله. من ناحية أخرى ، إن تجربتهم مع عدم الاستقرار والفوضى في ظلّ النّظام الأساسي للاتّحاد الكونفدرالي ، وذلك بسبب الغيرة والمنافسة بين الدّول على المستوى الفردي ، جعلهم متقبّلون إلى زيادة كبيرة في السّلطة الوطنيّة. وجاء في عدد من الأوراق الفيدراليّة أن نوعاً جديداً من التوازن ، لم يتحقّق في أي مكان آخر، من الممكن تحقيقه ".

النص الأصلي للدراسة

A new kind of Federalism ¹

" The first and most obvious approach The Federalist Papers used was a new definition of federalism. Having just won a revolution against an oppressive monarchy, the former American colonists were in no mood to replace it with another centralized, unrestrained regime. On the other hand, their experience with instability and disorganization under the Articles of Confederation, due to jealousy and competition between the individual states, made them receptive to a substantial increase in national powers. A number of Federalist Papers argued that a new kind of balance, never achieved elsewhere, was possible ".

استجابة لذلك ، صدر الدستور الأمريكي سنة 1787 ، وأسس لقيام دولة اتحادية يحكمها وينظمها دستور اتحادي ، واستحدث نظام جديد في الولايات المتحدة الأمريكية كان بمثابة ثورة على النظام البرلماني. وجاء النظام الرئاسي الأمريكي مختلفا عن النظام البرلماني ، حيث اشترك معه في ثنائية السلطة (التشريعية والتنفيذية) ، كما اشترك معه في ثنائية السلطة التشريعية (من مجلسين مع اختلاف آلية الانتخاب) ، وجاء النظام الجديد بأحادية (السلطة التنفيذية) حيث ترسخت السلطة التنفيذية في شخص رئيس الدولة ، وجاءت آلية انتخاب الرئيس من خلال الانتخابات غير المباشرة حيث يشارك الشعب في انتخاب (هيئة الناخبين في كل الولايات الأمريكية) وتقوم هذه الهيئة بمنح أصواتها للرئيس كل في ولايته. ونص الدستور في (المادة 1) على تعيين النواب بمجلس الشيوخ من قبل (المجالس التشريعية بالولايات) ، ثم صدر التعديل الدستوري السابع عشر سنة 1913 بانتخاب مجلس الشيوخ مباشرة من الشعب). هذا النظام الجديد تفرّع عنه عشرات الأنظمة ، وإن تشابهت في الشكل ولكنها اختلفت كثيرا في الجوهر سواء من حيث الاختصاصات أو البيئة السياسية أو آلية الانتخاب لكل من السلطتين.

3/ النظام شبه الرئاسي (الجمهورية الفرنسية) :

نشأ النظام شبه الرئاسي (النظام المختلط) في فرنسا بداية من 1958 حيث قام الرئيس الفرنسي شارل ديغول بتأسيس ما عُرف في التاريخ السياسي الفرنسي بالجمهورية الخامسة ، وسبق ظهورها سقوط الجمهورية الرابعة والتي كان للثورة الجزائرية دور بالغ الأهمية فيه ، ويقول الفقيه هوريو " ربما كانت الجمهورية الرابعة قد توصلت إلى اصلاح ذاتها لو أنها استطاعت انهاء مشكلة استعمار الجزائر". تم تقديم مشروع الدستور الجديد للجنة الاستشارية لدراسته ، وبعد الدراسة قدّم للشعب يوم 28 سبتمبر 1958 للاستفتاء فيه ونال موافقته. ثم أنشئت المؤسسات الدستورية بموجب الدستور الجديد حيث انتخب نواب الجمعية الوطنية ، وفي يوم 12 ديسمبر 1958 انتخب ديغول لولاية رئاسية أولى من قبل هيئة ناخبة خاصة مؤلفة من أعضاء البرلمان ومستشارين عامين وغيرهم... واعتمد هذا النظام لمرة واحدة. ثم توالى تعديلات الدستور حتى سنة 1962. حين أقيمت أول انتخابات رئاسية مباشرة من طرف الشعب. ويتميز دستور 1958 بكونه جمع إلى حدّ ما بين النظامين البرلماني والرئاسي . وإن كان هو أقرب الى النظام الرئاسي ، إلا أننا نلاحظ أن اختصاصات رئيس الدولة في النظام شبه الرئاسي قد تجاوزت اختصاصات الرئيس في النظام الرئاسي ، حيث يمكنه حل البرلمان المنتخب من الشعب. أيضا ، تفرّع عن هذا النظام عدة أنظمة في مختلف دول العالم ، وكثيراً من تلك الأنظمة طبّقته بشكل مختلف ، وإن أجمعت على الانتخاب المباشر للرئيس والذي أصبح بمثابة كابوس حقيقي في دول العالم الثالث حيث أصبح الرئيس المنتخب من الشعب يتصرّف في البلاد وكأنّه فرعون زمانه. يمكن ملاحظة أنه وعلى مرّ العصور ، تطوّر العالم ومعه تطوّرت أساليب أنظمة الحكم والتي تباينت من دولة لأخرى ، ومن مجتمع لآخر ، وفقاً لظروف ومعطيات وخصوصية كل دولة وكل مجتمع. ومن خلال دراسة جملة من دساتير دول العالم ، يُلاحظ أنها تنبثق وتتفرّع عن أحد هذه الأنظمة التقليدية الثلاثة (البرلماني والرئاسي وشبه الرئاسي) ، ولكنها أوجدت آلية تختلف من دولة لأخرى.

هذا يدفعنا لطرح بعض التساؤلات:

أليس من حق الشعب الليبي أن يجد النظام الأنسب والمناسب لخصائصه؟ وأن يستخلص نظام الحكم الذي ينشله من مرحلة الصراع المسلّح على السلطة إلى مرحلة التداول السلمي على السلطة ؟
أليس من حق هذا الشعب أن يجد نظاما مناسباً له وإن كان مخالفا لما هو سائد في دول العالم؟
أليس من حق الشعب الذي اكتوى بنار أحادية السلطة أن يؤسس لقيام دولة تقوم على تفتيت السلطة ؟